بيان مشترك – منظمة العفو الدولية

التاريخ: 4 ديسمبر/كانون الأول 2024 رقم الوثيقة: MDE 12/8811/2024

مصر: يجب إنهاء الإجراءات العقابية ضد موظفي المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

قال تحالف من 34 منظمة حقوقية اليوم إنه يجب على الحكومة المصرية أن ترفع فورًا حظر السفر التعسفي وتجميد الأصول المفروضَيْن على ثلاثة من مديري المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وهي منظمة حقوقية مصرية بارزة، لمجرد عملهم المشروع في مجال حقوق الإنسان. وهما إجراءان مستمران منذ 4 سنوات تلت إلقاء إطلاق سراحهم من السجن عقب موجة من الاحتجاجات الدولية على اضطهادهم.

وكان المدير التنفيذي للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية آنذاك جاسر عبد الرازق، والمدير الإداري محمد بشير، ومدير وحدة العدالة الجنائية آنذاك كريم عنارة، قد قُبض عليهم في الفترة ما بين 15 و19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020. وبعد ضغوط محلية ودولية كبيرة، أُفرج عنهم في 3 ديسمبر/كانون الأول 2020 على ذمة التحقيقات في القضية رقم 200/855.

إلا أنه بعد الإفراج عنهم، فُرض على ثلاثتهم حظر سفر مما منعهم من مغادرة البلاد. وفي 6 ديسمبر/كانون الأول 2020، تم تجميد أصولهم من قبل دائرة مكافحة الإرهاب بمحكمة جنايات القاهرة. ومنذ ذلك الحين، أي بعد مرور أربع سنوات على قرار المحكمة، لم يُسمح لهم أو لمحاميهم بالإطلاع على مستندات القضية رقم 2020/855، التي اتهموا بموجبها بارتكاب جرائم مثل الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة. ولم تقدم السلطات قط أي دليل على هذه الاتهامات التي لا أساس لها. في 7 ديسمبر/كانون الأول 2020، علقت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في ما يتعلق بهذه القضية قائلةً أنه "لا ينبغي أن يواجه أي مدافع عن حقوق الإنسان قيودًا مالية أو تجريمًا أو شروط كفالة، أو أن يُسجن بسبب عمله المشروع في مجال حقوق الإنسان".

وقد قدمت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عدة طعون وتظلمات إلى المحاكم بشأن هذه الإجراءات العقابية، بما في ذلك آخر تظلم تقدمت به في 18 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي إلى مجلس القضاء الأعلى. ولكن، في انتهاك للقانون المصري، لم تُحدد أي جلسة قضائية للطعن في تلك القرارات.

في أبريل/نيسان من هذا العام، أغلقت الحكومة المصرية القضية رقم 173 لسنة 2011، وهي القضية سيئة السمعة المعروفة بـ "قضية منظمات المجتمع المدني"، بعد 13 عامًا، مما أدى إلى رفع حظر السفر وتجميد الأصول المفروضَيْن على عدد من ممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم المدير التنفيذي الحالي للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية حسام بهجت. إلا أن هذا القرار لم يكن له أي تأثير على عبد الرازق وبشير وعنارة، حيث تم القبض عليهم ومحاكمتهم في قضية منفصلة.

لا تزال مصر تشهد أزمة حقوق إنسان ممتدة يغذيها الإفلات من العقاب وتجاهل سيادة القانون. ولا تزال منظمات المجتمع المدني المصرية والعاملون في المنظمات غير الحكومية يواجهون قمعًا شديدًا من قبل السلطات، بما يشمل الاعتقالات التعسفية والإدانات الجائرة، والخضوع لقانون الجمعيات الأهلية المقيِّد، وطائفة من القيود واسعة النطاق على حقوقهم في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع السلمي والتعبير. وقد اتخذت السلطات في الأشهر الأخيرة خطوات لتعديل قانون الإجراءات الجنائية، وهو القانون الذي تنتهكه السلطات المصرية بالفعل في القضية الجارية ضد موظفي المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. وأعربت منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية عن مخاوف جدية بشأن مشروع القانون الجديد هذا الذي يتيح المزيد من الانتهاكات للمحاكمات العادلة، ووفقًا للعديد من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، "من الظاهر أن بعض التعديلات المقترحة تنتهك أحكام الدستور المصري وبالتالي تقوض الحقوق والحريات المحمية دستوريًا".

في يناير/كانون الثاني 2024، سيخضع سجل مصر في مجال حقوق الإنسان للفحص من قبل حكومات أخرى في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، فيما يعرف بالاستعراض الدوري الشامل .

وتدعو المنظمات الموقعة على هذا البيان الدول التي ستقدم توصيات إلى الحكومة المصرية في الجلسة المخصصة في 28 يناير/كانون الثاني، إلى ضمان اغتنام الفرصة للدعوة إلى رفع جميع قرارات حظر السفر وتجميد الأصول وغيرها من التدابير العقابية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم أعضاء المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وإنهاء استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية بسبب عملهم المشروع ليس إلا.

المنظمات الموقعة

الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (ACLU)

الاتحاد المجري للحريات المدنية (HCLU)

الجبهة المصرية لحقوق الإنسان

جمعية الدفاع عن حقوق المزارعين (AFRD)

الجمعية الكندية للحريات المدنية (CCLA)

جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات

الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (ISHR)

رابطة الصحافة البحرينية (BPA)

ريدريس ترست (REDRESS)

ريدورد لحقوق الإنسان وحرية التعبير (REDWORD)

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)، في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

فير سكوير (FairSquare)

لجنة العدالة (Committee for Justice)

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

المجلس الإيرلندي للحريات المدنية (ICCL)

مجموعة أغورا لحقوق الإنسان (روسيا)

مجموعة منّا لحقوق الإنسان (MENA)

مركز الخليج لحقوق الإنسان

مركز الدراسات القانونية والاجتماعية (CELS)

مركز الديمقراطية في الشرق الأوسط (MEDC)

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز الموارد القانونية (LRC) (جنوب إفريقيا)

مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب

مركز قانون حقوق الإنسان (HRLC)

مركز هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية (HuMENA)

معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط (TIMEP)

المفوضية المصرية للحقوق والحريات

مفوضية المفقودين والمختفين وضحايا العنف (KontraS)

منصة اللاجئين في مصر

المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب (OMCT)، في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

منظمة العفو الدولية

مؤسسة حرية الفكر والتعبير (AFTE)

مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان

نيو هوب فور بور (New Hope for poor)